

## العام والخاص

للنظم التشريعية والأحكام الدينية مقاصد تهدف إليها ، وقد يجتمع للحكم التشريعي خصائص تجعله عاما يشمل كل الأفراد ، أو ينطبق على جميع الحالات ، وقد يكون لذلك القصد غاية خاصة فالتعبير عنه يتناول بعمومه الحكم ثم يأتي ما يبين حده أو يحصر نطاقه ، والبيان العربي في تلوين الخطاب وبيان المقاصد والغايات مظهر من مظاهر قوة اللُّغة واتساع مادتها ، فإذا ورد هذا في كلام الله المعجز كان وقعه في النفس عنوان إعجاز تشريعي مع الإعجاز اللُّغوي .

\* \* \*

### تعريف العام وصيغ العموم

العام : هو اللَّفظ المستغرق لما يصلح له من غير حصر (١) .

وقد اختلف العلماء في معنى العموم ، أله في اللُّغة صيغة موضوعة له خاصة به تدل عليه أم لا ؟

فذهب أكثر العلماء إلى أن هناك صيغاً وُضِعَتْ في اللُّغة للدلالة حقيقة على العموم ، وتُستعمل مجازاً فيما عداها ، واستدلوا على ذلك بأدلة نصية ، وإجماعية ومعنوية .

(١) فمن الأدلة النصية : قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴾ \* قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴿ (٢) ووجه الدلالة أن نوحاً عليه السلام توجه بهذا النداء تمسكاً منه بقوله

(١) انتقد الأمدى هذا التعريف - ولم أجد تعريفاً أتم منه ، كما انتقد تعريف الخاص الذي سيأتي - انظر : « الإحكام في أصول الأحكام » ( ٢ / ١٨١ ) ، ط . الحلبي .

(٢) هود : ٤٥ - ٤٦ .

تعالى : ﴿ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ ﴾ (١) وأقره الله تعالى على هذا النداء ، وأجابه بما دل على أنه ليس من أهله ، ولولا أن إضافة الأهل إلى نوح للعموم لما صح ذلك .

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ ، إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ \* قَالَ إِنْ فِيهَا لُوطًا ، قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا ، لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ ، كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ (٢) ووجه الدلالة أن إبراهيم فهم من قول الملائكة : ﴿ أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ ﴾ العموم ، حيث ذكر « لوطًا » فأقره الملائكة على ذلك ، وأجابه بتخصيص لوط وأهله بالاستثناء ، واستثناء امرأته من الناجين ، وذلك كله يدل على العموم .

( ب ) ومن الأدلة الإجماعية إجماع الصحابة على إجراء قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (٤) ونحو ذلك على العموم في كل زان وسارق .

( ج ) ومن الأدلة المعنوية : أن العموم يُفهم من استعمال ألفاظه ، ولو لم تكن هذه الألفاظ موضوعة له لما تبادر إلى الذهن فهمه منها ، كالألفاظ الشرط والاستفهام والموصول .

وإننا ندرك الفرق بين « كل » و « بعض » ولو كان « كل » غير مفيد للعموم لما تحقق الفرق .

ولو قال قائل في النكرة المنفية « لا رجل في الدار » فإنه يُعَدُّ كاذبًا إذا قدر أنه رأى رجلاً ما ، كما ورد قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ

(١) هود : ٤٠

(٢) العنكبوت : ٣١ - ٣٢

(٣) تخصيص الآية بغير المحصن جاء بأدلة مخصصة هي التي وردت في رجم المحصن الحر- ( والآية من سورة النور : ٢ ) .

(٤) تخصيص الآية باعتبار الحزر ومقدار المسروق جاء بأدلة مخصصة كذلك - ( والآية من سورة المائدة : ٣٨ ) .

مُوسَى ﴿ (١) تَكْذِيبًا لِمَنْ قَالَ : ﴿ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ بَشِيرًا مِنْ شَيْءٍ ﴾ (٢) ، وهذا يدل على أن النكرة بعد النفي للعموم ، ولو لم تكن للعموم لما كان قولنا : « لا إله إلا الله » توحيداً لعدم دلالته على نفي كل إله سوى الله تعالى (٣) .  
وبناء على هذا فاللعموم صيغه التي تدل عليه .

منها : « كل » كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (٥) ومثلها : « جميع » .

ومنها : المعرف بـ « الـ » التي ليست للعهد كقوله : ﴿ وَالْعَصْرُ \* إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ (٦) أى كل إنسان ، بدليل قوله بعد : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٧) .  
وقوله : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ (٨) .

وقوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (٩) .

ومنها : النكرة فى سياق النفى والنهى كقوله : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ (١٠) .

وقوله : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ وَلَا تَنْهَرُهُمَا ﴾ (١١) .

أو فى سياق الشرط كقوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ (١٢) .

ومنها : « الذى » و« التى » وفروعهما كقوله : ﴿ وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٌ لِكُلَّمَا سَمِعَهُ أُقُولُ ﴾ (١٣) ، أى كل من قال ذلك بدليل قوله بعد صيغة الجمع : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ ﴾ (١٤) .

(٢) الأنعام : ٩١

(١) الأنعام : ٩١

(٣) أغفلنا آراء الآخرين فلم نذكرها حيث لا نرى حاجة إليها .

(٤) آل عمران : ١٨٥ (٥) الرعد : ١٦ ، الزمر : ٦٢ (٦) العصر : ١ - ٢

(٧) العصر : ٣ (٨) البقرة : ٢٧٥ (٩) المائدة : ٣٨

(١٠) البقرة : ١٩٧ (١١) الإسراء : ٢٣ (١٢) التوبة : ٦

(١٣) الأحقاف : ١٧ (١٤) الأحقاف : ١٨

- وقوله : ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا ﴾ (١) .
- وقوله : ﴿ وَالْآئِي يَتَسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالْآئِي لَمْ يَحِضْنَ ، وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (٢) .
- وأسماء الشرط كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ (٣) للعموم فى العاقل .
- وقوله : ﴿ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ (٤) للعموم فى غير العاقل .
- وقوله : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ (٥) للعموم فى المكان .
- وقوله : ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (٦) للعموم فى الأسماء .
- ومنها : اسم الجنس المضاف إلى معرفة كقوله : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ (٧) أى كل أمر لله . وقوله : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ (٨) .

\* \* \*

### أقسام العام

والعام على ثلاثة أقسام :

الأول : الباقي على عمومه ، وقد قال القاضى جلال الدين البلقينى (٩) :

« ومثاله عزيز ، إذ ما من عام إلا ويتخيل فيه التخصيص ، وذكر الزركشى فى

(٣) البقرة : ١٥٨

(٢) الطلاق : ٤

(١) النساء : ١٦

(٦) الإسراء : ١١٠

(٥) البقرة : ١٥٠

(٤) البقرة : ١٩٧

(٨) النساء : ١١

(٧) النور : ٦٣

(٩) هو عبد الرحمن بن رسلان ، أبو الفضل جلال الدين البلقينى ، كان عالماً بارعاً فى الفقه والتفسير وأصول العربية ، وله تعليق على البخارى سماه : « الإفهام لما فى صحيح البخارى من الإبهام » تولى القضاء فى مصر ، وتوفى سنة ٨٢٤ هجرية ، وانظر « الإنقان » ( ١٦/٢ ) .

« البرهان » أنه كثير في القرآن ، وأورد منه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (١) .

وقوله : ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ (٢) .

وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (٣) ، فإنه لا خصوص فيها .

الثانى : العام المراد به الخصوص - كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ ﴾ (٤) ، فالمراد بالناس الأولى نعيم بن مسعود ، والمراد بالناس الثانية أبو سفيان لا العموم فى كل منهما ، يدل على هذا قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ ﴾ (٥) فوقعت الإشارة بقوله : ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ إلى واحد بعينه ، ولو كان المعنى به جمعاً لقال : إنما أولئككم الشيطان « وكقوله تعالى : ﴿ فَتَادَتُهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلَّى فِي الْمِحْرَابِ ﴾ (٦) والمنادى جبرائيل كما فى قراءة ابن مسعود ، وقوله : ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ (٧) والمراد بالناس إبراهيم ، أو سائر العرب غير قريش .

الثالث : العام المخصوص - وأمثله فى القرآن كثيرة وستأتى .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (٨) .

وقوله : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (٩) .

\* \* \*

### الفرق بين العام المراد به الخصوص والعام المخصوص

الفرق بين العام المراد به الخصوص والعام المخصوص من وجوه ، أهمها :

١ - أن العام المراد به الخصوص لا يراد شموله لجميع الأفراد من أول الأمر ، لا

(٣) النساء : ٢٣

(٢) الكهف : ٤٩

(١) النساء : ١٧٦

(٦) آل عمران : ٣٩

(٥) آل عمران : ١٧٥

(٤) آل عمران : ١٧٣

(٩) آل عمران : ٩٧

(٨) البقرة : ١٨٧

(٧) البقرة : ١٩٩

من جهة تناول اللَّفْظ ، ولا من جهة الحكم ، بل هو ذو أفراد استعمل فى فرد واحد منها أو أكثر .

أما العام المخصوص فأريد عمومه وشموله لجميع الأفراد من جهة تناول اللَّفْظ لا من جهة الحكم ، فالناس فى قوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾ وإن كان عامًا إلا أنه لم يرد به لفظًا وحكمًا سوى فرد واحد ، أما لفظ الناس فى قوله : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ (١) فهو عام أريد به ما يتناوله اللَّفْظ من الأفراد ، وإن كان حكم وجوب الحج لا يتناول إلا المستطيع منهم خاصة .

٢ - والأول مجاز قطعًا ، لنقل اللَّفْظ عن موضوعه الأصلي واستعماله فى بعض أفراده ، بخلاف الثانى فالأصح فيه أنه حقيقة ، وعليه أكثر الشافعية ، وكثير من الحنفية ، وجميع الحنابلة ، ونقله إمام الحرمين (٢) عن جميع الفقهاء ، وقال الشيخ أبو حامد الغزالي : إنه مذهب الشافعى وأصحابه ، وصححه السبكي ، لأن تناول اللَّفْظ للبعض الباقى بعد التخصيص كتناوله له بلا تخصيص ، وذلك تناول حقيقى اتفاقًا ، فليكن هذا التناول حقيقياً أيضاً .

٣ - وقرينة الأول عقلية غالباً ولا تنفك عنه ، وقرينة الثانى لفظية وقد تنفك .

\* \* \*

### تعريف الخاص وبيان المخصص

والخاص : يقابل العام ، فهو الذى لا يستغرق الصالح له من غير حصر ، والتخصيص : هو إخراج بعض ما تناوله اللَّفْظ العام ، والمخصص : إما متصل : وهو الذى لم يفصل فيه بين العام والمخصص له بفاصل ، وإما منفصل : وهو بخلافه ، والمتصل خمسة : أحدها : الاستثناء ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ ﴾

(١) آل عمران : ٩٧

(٢) إمام الحرمين : هو عبد الملك بن أبى عبد الله بن يوسف بن محمد الجوينى الشافعى العراقى ، وأبو المعالى ، كان شيخ الإمام الغزالي ، ومن أعلم أصحاب الشافعى ، توفى سنة ٤٧٨ هجرية .

الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ \* إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴿ (١) .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ، ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ، وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ \* إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ﴾ (٢) .

الثاني : الصفة ، كقوله تعالى : ﴿ وَرَبَائِبِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَاءِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ﴾ (٣) ، فقوله : ﴿ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ﴾ صفة لـ « نساءكم » والمعنى : أن الربيبة من المرأة المدخول بها محرمة على الرجل حلال له إذا لم يدخل بها .

الثالث : الشرط : كقوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ، حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (٤) . فقوله : ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا ﴾ أى مالا ، شرط فى الوصية .

وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ (٥) أى قدرة على الأداء ، أو أمانة وكسبا .  
الرابع : الغاية ، كقوله : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ (٦) .

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ (٧) .

الخامس : بدل البعض من الكل : كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ

(٣) النساء : ٢٣

(٢) المائدة : ٣٣ - ٣٤

(١) النور : ٤ - ٥

(٦) البقرة : ١٩٦

(٥) النور : ٣٣

(٤) البقرة : ١٨٠

(٧) البقرة : ٢٢٢

الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴿١﴾ ، فقوله : ﴿ مِنْ اسْتَطَاعَ ﴾ بدل من « الناس » ، فيكون وجوب الحج خاصاً بالمستطيع .

والمخصص المنفصل : ما كان في موضع آخر من آية أو حديث أو إجماع أو قياس ، فما خصَّ بالقرآن كقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (٢) فهو عام في كل مطلقة حاملاً كانت أو غير حامل ، مدخولاً بها أو غير مدخول بها ، خصَّ بقوله : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (٣) ، ويقوله : ﴿ إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ ﴾ (٤) .

وما خصَّ بالحديث كقوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (٥) خص من البيع البيوع الفاسدة التي ذُكرت في الحديث ، كما في البخارى عن ابن عمر رضى الله عنه قال : « نهى رسول الله ﷺ عن عسب الفحل » ، وفى الصحيحين عن ابن عمر : « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع حبل الحبله » وكان بيعاً تبتاعه الجاهلية ، كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التى فى بطنها - واللفظ للبخارى ، إلى غير ذلك من الأحاديث .

ورخص من الربا العرايا الثابتة بالسنة فإنها مباحة ، فعن أبى هريرة - رضى الله عنه - : « أن رسول الله ﷺ رخص فى بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو فى خمسة أوسق » (٦) .

وما خصَّ بالإجماع آية الموارث : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ (٧) خص منها بالإجماع الرقيق لأن الرق مانع من الإرث .

وما خصَّ بالقياس آية الزنا : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (٨) خصَّ منها العبد بالقياس على الأمة التى نص على

(٣) الطلاق : ٤

(٦) متفق عليه .

(٢) البقرة : ٢٢٨

(٥) البقرة : ٢٧٥

(٨) النور : ٢

(١) آل عمران : ٩٧

(٤) الأحزاب : ٤٩

(٧) النساء : ١١

تخصيصها عموم الآية في قوله تعالى : ﴿ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ (١) .

### \* \* \* تخصيص السنة بالقرآن

وقد يخصص القرآن السنة ، ويمثلون لذلك بما روى عن أبي واقد الليثي رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ : « مَا قُطِعَ مِنَ الْبَيْمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتٌ » (٢) فهذا الحديث خص بقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ ﴾ (٣) .

### \* \* \* صحة الاحتجاج بالعام بعد تخصيصه فيما بقى

اختلف العلماء في صحة الاحتجاج بالعام بعد تخصيصه فيما بقى ، والمختار عند المحققين صحة الاحتجاج به فيما وراء صور التخصيص (٤) ، واستدلوا على ذلك بأدلة إجماعية ، وأدلة عقلية .

(أ) فمن أدلة الإجماع : أن فاطمة رضى الله عنها احتجت على أبي بكر رضى الله عنه في ميراثها من أبيها بعموم قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ (٥) ، مع أنه مخصص بالكافر والقاتل ، ولم ينكر أحد من الصحابة صحة احتجاجها مع ظهوره وشهرته ، فكان إجماعاً على صحة احتجاجها ، ولذا عدل أبو بكر رضى الله عنه في حرمانها إلى الاحتجاج بقوله ﷺ : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث... ما تركناه صدقة » (٦) .

(٢) أخرجه أبو داود ، والترمذي ، وحسنه واللفظ له .

(١) النساء : ٢٥

(٣) النحل : ٨٠

(٤) أنكر الاحتجاج به عيسى بن أبان وأبو ثور مطلقاً ، وقال البلخي : إن خصّ بدليل متصل كالشرط والصفة والاستثناء فهو حجة ، وإن خصّ بدليل منفصل فليس بحجة - انظر الأمدى (٢١٣/٢) .

(٥) النساء : ١١

(٦) الحديث في « الصحيحين » وغيرهما .

(ب) ومن الأدلة العقلية : أن العام قبل التخصيص حُجَّة في كل واحد من أقسامه إجمالاً ، والأصل بقاء ما كان قبل التخصيص بعده ، إلا أن يوجد له معارض ، وليس هناك معارض فيما وراء صور التخصيص ، فيظل العام بعد التخصيص حُجَّة فيما بقي .

\* \* \*

### ما يشمله الخطاب

اختلف في الخطاب الخاص بالرسول ﷺ كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ﴾ (١) .  
وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ ﴾ (٢) ، هل يشمل الأمة أم لا يشملها ؟

(أ) فذهب قوم إلى أنه يشملها باعتباره قدوة لها .

(ب) وذهب آخرون إلى أنه لا يشملها لأن الصيغة تدل على اختصاصه بها .  
واختلفوا أيضاً في الخطاب من الله تعالى بـ « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ (٣) هل يشمل الرسول أم لا ؟ والصحيح في ذلك أنه يشمل لعمومه وإن كان الخطاب قد ورد على لسانه ليبلغ غيره .

وقد فصل بعضهم فقال : إن اقترن الخطاب بـ « قل » لم يشمل لأن ظاهره البلاغ كقوله : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ (٤) إلا شمله .

وما ورد في الخطاب مضافاً إلى الناس أو المؤمنين كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾ (٥) ، وقوله :

(٣) النساء : ١

(٢) المائدة : ٤١

(١) الأحزاب : ١

(٥) الحجرات : ١٣

(٤) الأعراف : ١٥٨

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ (١)

فالمختار في الأول : أنه يشمل الكافر والعبد والأنثى .

والمختار في الثاني : أنه يشمل الأخيرين فقط لمراعاة التكليف بالنسبة إلى الجميع ، وخروج العبد عن بعض الأحكام كوجوب الحج والجهاد إنما هو لأمر عارض كفقره واشتغاله بخدمة سيده .

ومتى اجتمع المذكر والمؤنث غلب التذكير ، وأكثر خطاب الله تعالى في القرآن بلفظ التذكير ، والنساء يدخلن في جملته ، وقد يأتي ذكرهن بلفظ مفرد تبييناً وإيضاحاً ، وهذا لا يمنع دخولهن في اللفظ العام الصالح لهن ، كما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ﴾ (٢) .

\* \* \*